

الهيئة الوطنية لقانون الانتخاب تعقد اجتماعها الأول الإثنين سلام: المطلوب التوصل لقانون يرضي أكبر نسبة من اللبنانيين بارود: قانون الانتخاب يحكم البلد وتوافر الإرادة ينجز المستحيل

مروان حمام

بارود

في السياق نفسه، يؤكد زياد بارود ان «الهيئة الوطنية لقانون الانتخاب لا تخضع لاية املاءات من اي طرف كان، وهي هيئة مستقلة امامها تحد وحيد الا وهو ان تنجح في عملها». ويضيف: «بالتأكيد هناك مشككين، لكن هذا امر طبيعي وصحي ومشروع، وهو يرتب علينا مسؤولية ان نوحى بالجديّة وبالمصداقية في عملنا واعتقد ان اعضاء الهيئة كافة يتمتعون بقطب كبير منها»، مشيراً الى ان «مجرد كون الوزير السابق فؤاد بطرس رئيساً لها، يعطيها ثقلاً معنوياً اضافياً، ونظراً لما يتمتع به هذا الرجل من خبرة ومن

مسار مشرف في العمل الجدي». وبلغت الى ان «مجرد قبول فؤاد بطرس بهذه المهمة، يعطي انطباعاً عما ستكون عليه نتائج عمل الهيئة».

«هناك دعوة للناس وللإعلام ولكل الرأي العام، ليراقب عمل هذه الهيئة، نظراً لكونها تنتمي الى الشعب اللبناني والى كل المهتمين باصلاح النظام الانتخابي»، يقول بارود، مؤكداً «اننا لسنا في صدد وضع قانون انتخاب تقني يهتم بتقنيات التشريع، بل التوصل الى قانون يُصلح الحياة السياسية، انطلاقاً من مقولة ان قانون الانتخاب يحكم البلد».

وتعليقاً على ما يقال عن رابط بين قانون الانتخاب ووضع قانون جديد للحزب، يلفت بارود الى ان «لا رابط عضوي بين الإثنين». ويقول: «بما ان قانون الاحزاب ليس جزءاً من مهام الهيئة، سأسمح لنفسي بابداء بعض الملاحظات حياله، مع الإشارة الى ان لا وجود لا رابط تشريعي بين الامرين، على الرغم من تأثير الاحزاب على الحياة السياسية».

ويشيد «بالاتجاه الذي سلكه مجلس الوزراء في جلسته بتاريخ ٢٠٠٥/٨/٨، للاحية الترخيص للجمعيات»، معتبراً انه «يشكل عودة الى تطبيق القانون الذي علق منذ صدور القرار رقم ٦٠ عام ١٩٩٣، والذي اخضع الاحزاب لترخيص مسبق».

ورداً على سؤال حول كيفية مواجهة الهيئة للتدخلات في عملها في بلد تكثر فيه التدخلات مثل لبنان، يقول: «في هذا السياق، يجب ان نفصل بين امرين، فان يكون هناك آراء سياسية توجه الى اعضاء الهيئة كأفكار تفضيلية فهذا امر طبيعي ومشروع، لان المطلوب منها ان تستقي كل الآراء، اما ان يحمل اي عضو في الهيئة «اجنדה» سياسية بالمعنى الضيق، فهذا الامر لن يحصل، لسبب تقني بسيط، وهو ان الهيئة مكلفة بتلقي وجمع كل الآراء لتتم جوجلتها في إطارها».

ويبيد اعتقاداً بان «نوعية اعضاء الهيئة لا تسمح بالدخول في زوارب لا طعم لها». مؤكداً ان «كل ذلك متروك لرقابة الاعلام والرأي العام».

يرفض بارود فكرة استنساخ قانون انتخابي معتمد في البلدان الأخرى، مشدداً على ان «قانون الانتخاب لا يمكن ان يستورد، بل يجب ان يشبه محيطه». ويضيف: «قد نستوحي بعض القطع او المواد الأولية لنصنع قانوننا اللبناني الخاص».

وعن امكانية الانتهاء من وضع القانون في المهلة الزمنية المحدد، يؤكد ان «المهلة لها علاقة بالإرادة وليس بالزمن، وبمى توفرت الإرادة يمكن انجاز المستحيل».

يعرب بارود عن تفاؤله «بان الهيئة لن تألوا جهداً لانجاح مهمتها». ويقول: «سواء ما اذا كان عملنا سيقترن بمواقفة تشريعية ومن ثم بقانون، ام لا، فإن مجرد توصلنا الى جمع كل الآراء وجوجلتها والاستماع الى الجميع، يعد خطوة متقدمة في اتجاه ان يصبح التشريع في لبنان أكثر ديموقراطية ومشاركة من قبل المعنيين».

لا تزال ردود الفعل المرحبة بتشكيل الهيئة الوطنية الخاصة بقانون الانتخاب تتوالى، منوّهة بالخطوة الجريئة لحكومة الرئيس فؤاد السنيورة، التي تعتبر أول حكومة تترجم ما تضمنه بيانها الوزاري حول هذه المسألة المحورية منذ عام ١٩٩٢ بشكل عملي، مما يعطي مؤشراً ملموساً على جديتها والتزامها المطلق بتطبيق ما تضمنه بيانها الوزاري.

وعلى الرغم من انطلاق بعض الأصوات المشككة من هنا وهناك، ومن كثرة التحذيرات التي يتوقع ان تواجهها الهيئة خلال عملها في بلد مثل لبنان، ثمة تشديد في المقابل على أهمية الخطوة، وعلى ضرورة التعاطي الإيجابي معها، تمهيداً لانطلاق ورشة النقاش الجدي حول مشاريع قوانين الانتخاب المتداولة والمطروحة. كل ذلك من أجل التوصل الى قانون عادل، يضمن صحة التمثيل، وبراغي في الوقت نفسه مقتضيات الوفاق الوطني كما نصت عليها وثيقة الوفاق الوطني، ويؤمن في الوقت نفسه مشاركة الشباب في الحياة السياسية.

انطلاقاً مما تقدم، وابتظار ان تعقد الهيئة الوطنية لقانون الانتخاب اجتماعها الأول بعد ظهر الإثنين المقبل، كيف ينظر عضوا الهيئة الدكتور نواف سلام والمحامي زياد بارود الى آليات عملها وما ستقوم به من خطوات خلال الأشهر الخمسة التي حددت كي تنجز عملها.

سلام

«القرار بتشكيل الهيئة يحمل في طياته الثوابت التي سنتطلق منها فيها عملها»، بهذه الكلمات، يلخص نواف سلام نظراته الى الثوابت التي سنتطلق منها الهيئة الوطنية لقانون الانتخاب في عملها. ويرد ذلك الى ان «ما ورد عنها في البيان الوزاري وما تضمنه قرار تشكيلها، يؤكدان انها تنطلق من مبادئ الطائف والدستور والوفاق الوطني، وتهدف الى تحقيق أكبر قدر ممكن من صحة التمثيل وعادلته، ومن المساواة بين المرشحين والناخبين وتأمين الشروط الضرورية لحرية المنافسة الانتخابية، والحيادية المطلوب لإدارة العملية الانتخابية من قبل السلطات المختصة».

ورداً على سؤال حول الأولويات وأبرز ما ستقوم به الهيئة في المرحلة المقبلة، يؤكد سلام انها «تتجلى باعادة تقييم ودراسة مشاريع قوانين الانتخاب التي سبق وتم تقديمها الى وزارتي العدل والداخلية، بالإضافة الى تنظيم جلسات استماع الى شروح الفرقاء لسؤالهم اسئلة محددة حول تقسيم الدوائر الانتخابية، نظام الاقتراع، رأيهم في ضرورة ادخال كوتا نسائية، عدا عن انها ستولى ادارة حوارات ونقاشات بين مختلف القوى، لتتمكن في النهاية من استخلاص ما تراه مناسباً لمصلحة البلد».

ويضيف: «باختصار، سنتطلع على كل ما هو موجود، سوف نسأل وندير النقاشات، ونستخرج الخلاصات حتى نتمكن من اعداد مشروع قانون انتخابي».

وتعليقاً على ما يشاع عن امكانية حصول تدخلات في عمل الهيئة، يؤكد سلام «ان طبيعة عملها يجعلها تسعى للاطلاع على آراء وتوجهات كل الفرقاء». وعلى الرغم من اشارته الى ان «لكل انسان رأيه»، لكنه يشدد في المقابل على ضرورة «الا يقف صاحب الرأي استقلاليته».

ويشير الى ان «كثّ التدخلات مرهون ما يتمتع به اعضاء هذه الهيئة ورئاستها من استقامة واستقلالية».

وعما اذا كان سيتم اقتباس قوانين انتخاب معتمدة في دول معينة لأفادة منها، يلفت الى ان «الاقتباس بمعنى نقل قوانين محددة لن يحصل على الإطلاق»، لكنه يشدد على «اهمية الإطلاع على القوانين المعتمدة في الخارج، للأفادة من تجارب الشعوب الأخرى»، لافتاً الى ان «هناك اتجاهات جديدة معتمدة ولا بد من الإطلاع عليها».

«هذه الهيئة تهدف الى اعادة النقاش السياسي في البلد الى مكان معقول، والأهم هو ان تستمع الى الجميع وتنظم الحوارات المطلوبة»، يقول سلام، مشيراً الى ان «المطلوب هو التوصل الى قانون انتخاب يرضي أكبر نسبة ممكنة من اللبنانيين». وإذ يلفت الى انه «لا يوجد قانون يرضي ما نسبته مئة في المئة من المواطنين». يؤكد في المقابل ان «في كل قانون انتخاب حسنة وعيوب ومن هنا يتوجب علينا ان ننتج مشروع قانون انتخاب يرضي أكبر شريحة من الناس». وفيما ينوّه «بالجديّة التي ابدتها الحكومة في بيانها الوزاري»، يلفت الى ان «ما تضمنه هذا البيان حول الهيئة، وما ورد في قرار تشكيلها، يجعلني متفائلاً الى حد كبير».